مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
39 (1) 2023: 173-196

Damascus university Journal
for the economic and political sciences
39 (1) 2023:173-196

أثر العامل القيادي في صنع السياسة الخارجية المؤسسة الملكية في المملكة المغربية نموذجاً

رنيم صائب سلامة[1] د. ميشيل شيحة[2]

[1] طالبة ماجستير– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.

[2] أستاذ مساعد– كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

الملخص

يعد العامل القيادي أحد أهم وأبرز العوامل التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية، من خلال الدور الذي يمارسه القائد في النظام السياسي باختلاف طبيعته وشكله، بوصفه رأس النظام السياسي، وكونه يمتلك السلطة السياسية التي تخوله الإمساك بزمام الأمور، ورسم السياسة العامة للدولة وتوجهاتها، عبر الصلاحيات المعطاة له، والمقرّة له في الدستور، والمقيّدة للمؤسسات السياسية الرسمية منها وغير الرسمية التي تسهم في رسم السياسة الخارجية، فضلاً عن المكانة السياسية والثقل السياسي الذي يتمتع به بين أفراد المجتمع، بناء على ذلك وانطلاقاً من الدور الذي يمارسهُ القائد السياسي في مجال السياسة الخارجية للوحدة السياسية، سنحاول البحث في التأثير الذي تتركه المؤسسة الملكية في المملكة المغربية في السياسة الخارجية للمملكة، من خلال دراسة التوجهات والمواقف والأنشطة التي يمارسها الملك في البيئة الخارجية للمملكة المغربية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية – المملكة المغربية – العامل القيادي – المؤسسة الملكية

تاريخ الايداع: 2021/9/8
تاريخ القبول: 2022/3/6

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

The influence of the leadership factoron foreign policy The Royal institution in the Kingdom of Morocco is the model

Raneem Salameh[1] Dr. Michel Shiha[2]

1 Master's student - Faculty of Political Sciences - Damascus University.

2 Assistant Professor - Faculty of Political Sciences - Damascus University

Abstract

The leadership Factor is one of the most important and prominent factors that affect the process of making foreign policy, through the role played by the leader in the political system, with its different nature and form, as the head of the political system and the fact that he possesses the political authority that enable him to take control of matters, and to formulate public policy the state and it's orientations, through the powers conferred upon it and recognized in the constitution and restricted to the political institutions, and as the first and basic guide to the official and unofficial political institutions that contribute to the formulation of foreign policy in addition to the political position and political weight it enjoys among individuals society, therefore and based on the role played by the political leader in the field of foreign policy of the political unit, I will go to research the influence exert, seed by the royal institution in the kingdom of Morocco in the field of political policy of the kingdom, by studying the trends, attitudes and activities practiced by the king in the external environment of the kingdom Moroccan.

Key Word: royal institution - leading factor - the kingdom of morocco - foreign policy.

Received: 8/9/2021
Accepted: 6/3/2022

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

المقدمة:

تعد السياسة الخارجية إحدى أهم مجالات عالم السياسة، إذ تترك أثرها في البيئة الخارجية للدول الأخرى والمناخ الدولي، ويظهر أثرها من حيث تأثيرها في المتغيرات والأحداث التي تحصل في المحيط الخارجي، وانطلاقاً من أهمية السياسة الخارجية في تعزيز سيادة الدولة وتدعيم مكانتها من الناحيتين السياسية والاستراتيجية وتحقيق أهدافها، ووجود العديد من العوامل المتنوعة التي تؤثر فيها، سنبحث في تأثير العامل القيادي في مجال السياسة الخارجية، بوصفه أحد العوامل المؤثرة والفاعلة في ذلك المجال، وكونه المحدد الرئيس فيه، من خلال دراسة دور المؤسسة الملكية في المملكة المغربية في صنع السياسة الخارجية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إيضاح الدور الذي يمارسه القائد السياسي في مجال السياسة الخارجية، ومدى تأثيره فيها، بوصفه أحد العوامل المهمة في صنع السياسة الخارجية، وذلك من خلال البحث في دور الملك المغربي في عملية صنع السياسة الخارجية المغربية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تتجلى الأهمية العلمية للدراسة في تعرف الصلاحيات التي يمارسها الملك المغربي في مجال السياسة الخارجية وفق الدستور، والتعرف على الطرق التي يمارس فيها صياغة السياسة الخارجية.

الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية للدراسة في إمكانية التنبؤ بالقرارات الخارجية التي يمكن أن تتخذها المملكة المغربية تجاه القضايا الخارجية المتعلقة الدول الأخرى في إطار دراسة السياسة الخارجية، ومعرفة التأثير الذي يمارسه القائد السياسي، من خلال المؤسسة الملكية كونها موضوع الدراسة.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في إهمال بعض الدول العامل القيادي في صياغتها للسياسة الخارجية، والتعامل مع الدول الأخرى والمتغيرات والأحداث التي تحدث على الساحة الدولية، وهو ما ركزّت عليه الدراسة، عبر إيضاح تأثير العامل القيادي في السياسة الخارجية المغربية.

فرضيات الدراسة:

– تتفق معظم الدول حول الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية، بحيث لا تختلف اختلافاً كبيراً بين دولة وأخرى، وذلك لأن الهدف القومي والحفاظ على وحدة وسيادة الدولة هو الهدف الرئيس لكل الدول بلا استثناء.

– يعد العامل القيادي أحد أهم العوامل التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية للدولة، وهو العامل الذي ترتكز عليه بقية العوامل الأخرى .

– تتنوع توجهات السياسة الخارجية للدول، بتنوع المتغيرات الأساسية للدول، والمتمثلة بطبيعة النظام السياسي للدولة والبنية الاجتماعية للوحدة الدولية، باعتبارها بوصفها أبرز المتغيرات التي توجه السياسة الخارجية للدولة.

– يعد العامل الاقتصادي من العوامل المهمة والمؤثرة في مجال السياسة الخارجية.

– تؤثر العوامل البيئية على شخصية القائد السياسي، بحيث تعد من العوامل الرئيسة و الأساسية في تفسير وفهم القائد السياسي.

أسئلة الدراسة:

– ما الدور الذي يمارسه العامل القيادي في رسم السياسة الخارجية؟
– ما المتغيرات التي تحدد التوجهات العامة للسياسة الخارجية للدولة؟
– ما أنماط القيادة السياسية وفقاً للباحثين والمفكرين في هذا المجال؟
– ما الدور الذي تمارسه المؤسسة الملكية في المملكة المغربية، وما الوسائل التي يمارسها لرسم السياسة الخارجية للدولة؟
– ما توجهات السياسة الخارجية ؟

منهج الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة منهجين، المنهج التحليلي وذلك من خلال دراسة تأثير العامل القيادي في السياسة الخارجية، ومنهج دراسة الحالة، وذلك من خلال اتخاذ المؤسسة الملكية في المملكة المغربية نموذجاً في تلك الدراسة.

الدراسات السابقة:

– دراسة بعنوان "القائد المؤسس (الكاريزما أم الأداء)" للكاتب محمد غسان الشبوط، للمركز الديمقراطي العربي، لعام 2017.

فقد تطرقت الدراسة إلى الحديث عن الدور المهم الذي يمارسه القائد السياسي في النظام السياسي للدولة، من خلال كثير من الأمثلة، لمعرفة الأثر الكبير والفعال الذي تتركه الشخصية الكاريزمية للقائد السياسي في المجتمع، وصلته بأدائه السياسي، وخلصت الدراسة إلى فصل الكاريزما للقائد السياسي في أداء عمله، وهو ما لا يمكن فصله في كثير من الأحيان، إذ إنه في الغالب يمكن أن تظهر الكاريزما التي يتمتع بها القائد السياسي في أدائه السياسي، وهذا الأمر سيترك أثره بلا شك على المجتمع.

– دراسة بعنوان "القيادة السياسية وتعبير السياسة السياسية الخارجية"، للكاتب محمد الديّار، للمعهد (العربي) المصري للدراسات لعام 2019.

تحدثت الدراسة عن مفهوم القيادة، والنظريات التي تفسرها ومداخل دراستها ووظائفها، وتطرقت إلى التأثير الذي يمارسه العامل الشخصي والسلوكي والبيئي للقائد السياسي في عملية صنع السياسة الخارجية، بيد أنه ومن خلال ما قدمته الدراسة يمكن القول: إنها أغفلت أن العامل السلوكي للقائد السياسي لا يمكن أن يكون العامل الحاسم والأساسي في تعامل القائد السياسي مع قضايا السياسة الخارجية، إذ لا بد أن يراعي كثيراً من العوامل الأخرى التي تحكم تعاملاته مع الدول الأخرى وسياساتهم الخارجية.

– ومن دراسة أخرى بعنوان "القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية"، للكاتب عبد الله معوض لعام 1986.

تطرقت الدراسة إلى الحديث عن دور القيادة السياسيين في تشكيل النظام السياسي وطبيعته، والوظائف التي يمارسها القائد السياسي في بيئة النظام السياسي، وأنماط القادة السياسيين ومدى تأثير تلك الأنماط في مناخ النظام السياسي، ومن هذا الإطار فقد عكست تلك الدراسة أنماط القادة السياسيين على طبيعة وشكل النظام السياسي، إذ رأته العامل الأساسي في تكوين النظام السياسي وتشكيله. وهو مالا يمكن الوقوف عنده، فهناك عوامل كثيرة تسهم في التأثير على النظام السياسي وطبيعته، كالبيئة الخارجية، والمؤسسات الدولية، وطبيعة النظام الاجتماعي للدولة ،وغيرها من العوامل التي تسهم في هذا الاتجاه.

– دراسة بعنوان "أبعاد السياسة الخارجية: دراسة تأهيلية" للكاتب محمد الديّار، المعهد المصري للدراسات لعام 2019.

تحدثت الدراسة حول مفهوم السياسة الخارجية واتجاهاتها وأهدافها وأبعادها وأدواتها التي تمثلت بالدبلوماسية، والمجالات الاقتصادية، والقوات المسلحة، والإعلام والرأي العام، إلا أنها لم تتطرق إلى العوامل المؤسسة في السياسة الخارجية، ومن أبرزها

العامل الجغرافي ودوره في السياسة الخارجية، والقائد السياسي ومدى تأثيره على السياسة الخارجية بوصفه أحد العوامل المهمة والمتحكمة بأدوات السياسة الخارجية.

– ومن دراسة أخرى بعنوان المراكز البحثية ودورها في صنع السياسة الخارجية المغربية للكاتبين رشيد البزيم وآمال الحواسني للمركز المغربي للعلوم الاجتماعية لعام 2012.

تطرقت الدراسة إلى المراكز البحثية التي تسهم في وضع السياسة الخارجية للمملكة المغربية والتوجهات العامة للدولة، والقضايا التي تمس السياسة الخارجية للمملكة.

من خلال تلك الدراسة يتضح أنه لا يوجد دور أساسي لتلك المراكز البحثية، إذ تبقى رهينة التأثير الذي يمارسه القائد السياسي من خلال ضبط دورها، والحد من تأثيرها على الجهات الحكومية، ولذلك لا بد من العمل على تفعيل دورها ،وإزالة العوائق والحواجز التي تعترضها. وضرورة تفاعل مؤسسات الدولة بعضها مع بعضها حتى تتمكن من تحقيق دور فاعل ومهم على صعيد السياسة الخارجية.

تقسيم الدراسة: تنقسم الدراسة إلى مبحثين، في كل مبحث مطلبان، فالمبحث الأول بعنوان مفهوم ماهية السياسية الخارجية، وفيه المطلب الأول بعنوان أهداف السياسية الخارجية وتوجهاتها، والمطلب الثاني يحتوي العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية، أما بخصوص للمبحث الثاني فهو بعنوان أثر العامل القيادي في صنع السياسة الخارجية، وفيه المطلب الأول بعنوان المداخل النظرية في دراسة تأثير العامل القيادي على السياسة الخارجية، والمطلب الثاني بعنوان أثر المؤسسة الملكية المغربية في رسم السياسة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية.

من خلال هذا المبحث سنبحث في مفهوم السياسة الخارجية وأهدافها وتوجهاتها، والعوامل المؤثرة فيها.

وفي إطار تعريف السياسة الخارجية سنذكر كثيراً من التعاريف التي تفسر مفهوم السياسة الخارجية.

السياسة الخارجية: سياسة حدودية يقوم بها صانعو القرار السياسي بين بيئتين مختلفتين، البيئة الداخلية أو المحلية، والبيئة الخارجية أو الدولية، وهذا الأمر يتطلب التوفيق بين البيئتين من خلال قراءة الأحداث والمتغيرات في البيئة الدولية، وحشد واستخلاص الموارد اللازمة من البيئة الداخلية ،وتوجيهها للتعامل الأمثل مع متغيرات البيئة الدولية، وتحقيق أهداف الدولة والمجتمع في تلك البيئة.[1]

- مجموعة من الأنشطة والسلوكيات الضخمة والمتنوعة التي تتخذها الدولة وغيرها من الفاعلين الدوليين، وهي تزداد بصورة مستمرة جراء تدويل كثير من أمور الحياة اليومية.[2]

- تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول، من خلال إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي للدولة والقوة التي تلزم تنفيذ هذا الالتزام.[3]

[1] د. مشاري حمد الرويح، 2018، ص160.

[2] د. خليل عبد المنعم مرعي، 2018، ص95.

[3] د. محمد رزوق وإيهاب عبد الله عباس، 2019، ص86.

- برنامج يحمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وهي التي تعكس مصالحها الوطنية فعلاً في الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.[4]

- مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً أن تتعامل مع الدول الأجنبية، ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة، بل العنف في بعض الأحيان.[5]

- نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات.[6]

وبعد الحديث عن مفهوم السياسة الخارجية، سنتوجه في المبحث الأول إلى الحديث عن أحداث السياسة الخارجية وتوجهاتها.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية وتوجهاتها.

فيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية فإنها تتدرج كالآتي:

– الهدف المتعلق بحماية السلامة الإقليمية، ودعم الأمن القومي للدولة والحفاظ على سيادتها واستقلالها في مواجهة التهديد الخارجية ،إذ يعد الهدف الأساسي والاستراتيجي بلا منازع لجميع الدول دون استثناء، أياً كان حجم موارد القوة أو أهمية موقعها الجغرافي، أو معتقداتها السياسية، أو طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو حجم تعداد سكانها، أو غير ذلك من القدرات والإمكانات.

وحتى تتمكن من تحقيق ذلك الهدف، فقد تستخدم الدول مجموعة من الخيارات منها:

1– الدخول في تحالف مع بعض الدول الخارجية التي تجمعها معها مصالح مشتركة.

2– التوقيع على ميثاق دفاع مشترك مع إحدى الدول الخارجية عندما يكون هذا التحالف يساهم في حماية أمن الدولة القومي.

3– الحصول على معونات عسكرية أو اقتصادية حيوية من بعض المصادر الخارجية.

4– انتهاج سياسة محايدة أو غير منحازة لإحدى القوى الدولية الكبرى، لتجنب الصراعات التي قد تجد الدولة نفسها مقحمة فيها ضد إرادتها، أو ما تمليه عليها مصالحها العليا.[7]

– الهدف المتعلق بتنمية الموارد من النفوذ والقوة.

وذلك من خلال التوفيق بين المصالح بالطرق الدبلوماسية عبر الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة.[8]

– الهدف المتعلق في رفع مستوى الثراء المادي والاقتصادي.

لحماية وجودها، إذ يمكّنها مقاومة الضغوط الاقتصادية الخارجية، ويقيها من الوقوع في التبعية الاقتصادية، وهذا الأمر يوفر لها الاستقلالية في اتخاذ القرارات أو رسم السياسات المحققة لمصالحها بعيداً عن الضغوط والإملاءات الخارجية، فقلة الإمكانات الاقتصادية لأية دولة تزيد من اعتمادها على المعونات الاقتصادية الخارجية من خلال البحث عن قروض قد تكون شروطها

[4] د. محمد طه بدوي وآخرون، 2013، ص329.

[5] محمد السيد سليم، 1998، ص8.

[6] أحمد نوري النعيمي، 2011، ص26.

[7] د. إسماعيل صبري مقلد، 2013، ص64-65.

[8] د. إسماعيل صبري مقلد، 2011، ص173.

ظالمة ويترتب عليها أعباء كثيرة، وستصبح في حالة من التبعية والانقياد ،وضعف الإرادة الوطنية، وفقدان استقلالية القرار السياسي.

– الهدف المتعلق بالتوسع والانتشار الخارجي.

عبر التوسع بالنفوذ الاقتصادي والانتشار الثقافي والإيديولوجي، والتفوق التكنولوجي والمعلومات، والاختراق الإعلامي، والقيام بالأدوار الدبلوماسية الوسيطة في النزاعات الإقليمية والدولية، وجاذبية الأفكار والمعتقدات التي تروج لها الدولة في المحيط الخارجي (كالعدالة الدولية واحترام حقوق الإنسان والتقيد بها).[9]

التوجهات العامة في السياسة الخارجية

ويُعرف التوجه بأنه: الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية عبر فترة زمنية طويلة نسبياً.[10]

ويمكن تصنيف الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية إلى ثلاثة توجهات أساسية على الأقل هي:

1– الاتجاه الانعزالي (الانكفائي).

2– الاتجاه التدخلي (الانغماسي).

3– الاتجاه الحيادي (الغير منحاز).

ويمكن القول: إن هناك أربعة متغيرات أساسية تدفع إلى تبني أي من هذه التوجهات .[11]

ما هي المتغيرات الأساسية التي تدفع إلى تبني أي من وجهات السياسة الخارجية؟

المتغير الأول: ويتعلق بالوضع الجيوبوليتيكي للوحدة الدولية.

المتغير الثاني: وهو متغير خارجي، ويتمثل في شكل وهيكلية النظام الدولي، وكذلك النظام الإقليمي الذي يضم الدولة، من حيث نمط توزيع القوى في النظام، فعلى سبيل المثال، من الصعب على دولة معينة تبني سياسة العزلة في نظام دولي يتسم باستقطاب حاد، وفي ظل وجود توجه سياسي قوي ضمن الدولة مؤيد لأحد طرفي الاستقطاب خاصة إذا كان موقع الدولة ذا أهمية بالغة في استراتيجيات الدول أو المحاور المتنازعة.

المتغير الثالث: طبيعة النظام السياسي للوحدة الدولية، خاصة فيما يتعلق بنظام الحكم، وما يترتب على ذلك من نتائج في عملية صنع القرار.

المتغير الرابع: البنية المجتمعية للوحدة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة فيها.

أولاً– الاتجاه الانعزالي أو الانكفائي:

العزلة هنا ليست بمعناها المطلق، أي التقوقع التام بقطع جميع أوجه الاتصال والتفاعل مع بقية وحدات النسق الدولي، ولكن المقصود بها العزلة النسبية أي التقليل من درجة الانغماس في البيئة الدولية إلى أدنى قدر ممكن، وبهذا فإن العزلة تعرف "بأنها اختيار يهدف إلى تقليل مدى الانخراط في البيئة الخارجية أو التفاعل معها، على جميع أو معظم المستويات، خصوصاً السياسية والعسكرية".[12]

[9] د. إسماعيل صبري مقلد، ذكر في مصدر سابق، ص70.

[10] محمد السيد سليم، 1989، ص 132.131-

[11] Kj. Holst, 1988, p. 93

[12] ناصيف يوسف حتي، 1985، ص 160.

وترتكز سياسة العزلة على فرضية أن حفظ وصيانة أمن واستقلال الدولة يكون بالحد قدر الإمكان من حركة تفاعلها الخارجي، لأن حركية التفاعل النشط من شأنها أن تجر الدولة إلى نقاط التأزم الدولي أو نقاط التفاعل الحادة ذات الطبيعة الصراعية، ولذا فإن الابتعاد عنها سيجعل الدولة بعيدة عما يترتب عن ذلك من مخاطر، ولذلك فإن الدولة التي تنتهج سياسة العزلة تقلل تفاعلات التداخل مع الوحدات الدولية الأخرى أو بالإبقاء على الحد الأدنى الممكن من المعاملات ذات الطبيعة الاقتصادية. وبهذا يمكن القول: إن سياسة العزلة تتحقق بصورة ناجحة في ظل نظام لا يتسم بوجود قوة مركزية بقدر ما يسم بتبعثر القوى وتعدد الأقطاب وزيادة المرونة.

ثانياً– الاتجاه التدخلي (الانغماسي):

هناك من يحصر مفهوم التدخل في محاولة الوحدة الدولية التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى من خلال التأثير في تركيز السلطة السياسية القائمة فيها، أي أن محاولة التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى بدون التدخل في تركيب السلطة السياسية لا يدخل في إطار مفهوم التدخل.[13]

والواقع أنه لا يمكن التسليم بأن محاولة التأثير في سياسات الوحدات الدولية لا يدخل في نطاق مفهوم سياسة التدخل. إذ إن التدخل ليس له معايير قياسية ثابتة، ولكنه يكون بصورة نسبية، فهناك التدخل المباشر، وهناك التدخل غير المباشر، وقد يكون التدخل غير المباشر وسيلة أو مرحلة تسبق مرحلة التدخل المباشر، فالتدخل المباشر قد يكون تدخلاً عسكرياً وقد يكون تدخلاً دبلوماسياً، أما التدخل غير مباشر فيكون باستخدام أساليب الإكراه، كالعمل على ممارسة تأثير على المنظمات الإقليمية والدولية لاتخاذ سياسة معينة تجاه دولة معينة، وقد يكون بأساليب رمزية كالوعود أو التهديدات اللفظية... إلخ، وقد يكون من خلال التدخل الإقليمي، أي التأثير على سياسة دولة معينة من خلال التدخل في محيطها الإقليمي.

ومن الأمثلة التي يمكن الاستدلال بها في سياق الاتجاه التدخلي، السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة في العالم[14]. إذ تعتمد ذلك في سياستها تجاه أمريكا اللاتينية[15]. وكذلك سياستها التدخلية في جنوب شرق آسيا، كالتدخل في فيتنام، وأيضاً سياستها في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً– الاتجاه الحيادي (غير المنحاز):

عند التحدث عن الاتجاه الحيادي تحسن الإشارة إلى توضيح الفرق بين اصطلاحي (الحياد) وعدم (الانحياز).

فأهم ما يميز الوضع (المحايد) من الوضع (اللاانحيازي) هو أن الأول مرتبط بوضع قانوني معين يضعه ضمن حقوق وواجبات قانونية، في حين لا يرتكز الثاني على هذا الوضع القانوني بقدر ما يرتكز على أساس التوجه الذاتي، أي بمحض الإرادة الذاتية، دون أن يترتب على ذلك أية التزامات قانونية. فالدولة المحايدة تختلف عن الدولة غير المنحازة من حيث أن وضعها ناتج عن نظام قانوني معين، فالحياد يفرض على الدولة المحايدة حقوقاً وواجبات.

وتحصل الدولة على صفة (الحياد) من خلال معاهدة متعددة الأطراف ،مثلما حصل في حالة الحياد الدائم لسويسرا في عام 1815، وبلجيكا عام 1831 واللوكسمبورغ عام 1867، والنمسا في عام 1955. وتخضع الدولة المحايدة بموجب المعاهدة لشروط

[13] محمد السيد سليم، ذكر في مصدر سابق، ص45.

[14] د. نبيل أبو خروف، ذكر في مصدر سابق، ص57.

[15] محمد السيد سليم، ذكر في مصدر سابق، ص45.

معينة سواء في حالات السلم أو الحرب، ففي حالات النزاع أو الحرب يجب على الدولة المحايدة ألا تنحاز إلى أحد طرفي النزاع، وألا تسمح باستعمال أراضيها أو مجالها الجوي أو البحري للقيام بأعمال عسكرية من جانب أحد طرفي النزاع، كما يجب أن تتعامل بصورة متساوية مع أطراف النزاع.

وفي المقابل فإن للدولة المحايدة حقوقاً على الآخرين كاحترام سيادتها الوطنية وعدم المساس بها، وكذلك حريتها في إقامة العلاقات التجارية مع الدول المتنازعة، وأيضاً ضمان حق مرور بضائعها غير العسكرية في البحار. وعلى الدول الموقعة على معاهدة الحياد الحرص المستمر على ضمان احترام الدولة المحايدة ووضعها القانوني.

ولقد حدد مؤتمر بلغراد التأسيسي عام 1961 المبادئ العامة أو مقاييس الانتماء إلى حركة عدم الانحياز، كما يأتي:[16]

1- يجب أن تنتهج كل دولة سياسة مستقلة قائمة على أساس التعايش السلمي بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز لأي قوة.

2- محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني.

3- عدم الانضمام إلى أي حلف عسكري جماعي اتفق عليه في نطاق الصراع بين الدول العظمى.

4- يجب أن لا تكون الدولة طرفاً في اتفاقية ثنائية مع دولة عظمى، وإذا وقعت اتفاقية من هذا النوع فيجب أن تنص على احترام سياسة عدم الانحياز للتخفيف من حدة التوتر العالمي.

5- يجب أن لا تكون الدولة قد سمحت لدولة أجنبية بإنشاء قواعد عسكرية على أراضيها بمحض إرادتها.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية.

بعد التطرق إلى أهداف السياسة الخارجية وتوجهاتها في المبحث الأول، سنشرح في المبحث الثاني العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

- الموقع الجغرافي:

يحدد إلى درجة كبيرة مسارات السياسة الخارجية للدول والمواقع الجغرافية والمساحات والتضاريس الأرضية والبحار والمضائق والجبال، هي مميزات تقوي أو تضعف إرادة القائمين عليها، فضلاً عن المناخ لكونه عاملاً استراتيجياً[17]، لذا فإن العامل الجغرافي يمكن أن يكون عاملاً إيجابياً أو سلبياً يؤثر في ثقل الدول في السياسة الخارجية.

- الإيديولوجية:

عادة ما تشكل الإطار العام للسياسة الخارجية للدولة، وما زاد أهميتها في السياسة الخارجية التزام الدول العظمى بها، وغالباً ما تكون المصدر الأساسي للمبادئ العامة للدولة، وهي التي تشكل الدليل الرئيس للسياسة الخارجية، لذلك أصبحت العامل الأساسي الذي تبنى عليه التكتلات السياسية والاقتصادية والعسكرية المعاصرة.

- الإعلام:

أدى دوراً مزدوجاً في التأثير على السياسة الخارجية، فهو من ناحية يمد صناع السياسة الخارجية في الدولة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار السياسي، ومن ناحية أخرى يؤثر في مواقف الجماهير في دعم أو رفض سياسة الحكومة الخارجية.[18]

---

[16] يحيى أحمد الكعكي، ذكر في مصدر سابق، ص 159.

[17] قحطان أحمد الحمداني، 2012، ص 399.

[18] د. نظام بركات وآخرون، 1987، ص 354.355-

– القوة العسكرية:

ليس للقوة العسكرية طابع الثبات الذي تتميز به العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية، لكنها فرصة للتعبير المفاجئ في قوة الدولة من حيث الوسائل العسكرية والاستراتيجية، وهو ما يسهم في إيجاد القوة المعنوية التي لا تقل أهمية من القوة المادية.[19]

التركيب الاجتماعي:

تجانس أو تنافر التركيب الاجتماعي (العنصري، المعرفي، المعتقدات الدينية، المستويات الحضارية) تؤثر عموماً في صنع السياسة الخارجية من خلال التأثير على الاستقرار السياسي، إذ إن الدولة التي يحظى نظامها السياسي بدعم اجتماعي داخلي تصبح قادرة على صنع المبادرات السياسية الخارجية وتنفيذ قراراتها الخارجية.

أما انعدام أو ضعف الدعم الاجتماعي، فإنه يؤثر تأثيراً سلبياً على عملية صنع القرار السياسي الخارجي.[20]

النظام السياسي والاقتصادي:

ترتبط عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بطبيعة النظام وطبيعة اقتصاد الوحدة السياسية، فالنظام السياسي من حيث كونه ديمقراطياً يؤثر على عملية اتخاذ القرار من حيث الجهة التي تضع القرار، ومدى مشاركتها في هذه العملية، ومن حيث المراحل التي تمر بها صناعة القرار، وهو ما يؤدي غالباً إلى فقدان السرية، واحتمال معرفة أطراف خارجية بتفاصيل هذا القرار قبل اتخاذه، على عكس الأنظمة غير الديمقراطية التي لا تحتاج قراراتها إلى مراجعة المؤسسات الأخرى.

أما فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي، فمن تمتلك من الدول نظاماً اقتصادياً قوياً، وثروات طبيعية وطاقات إنتاجية ضخمة نسبياً، تكون لديها حرية أكبر عند اختيارها البدائل المطروحة، وتحقيق أهدافها، وتكون وسيلة لنجاح سياستها الخارجية.[21]

– العامل القيادي:

السياسة الخارجية تتمثل غالباً السلوك الذي تتبعه الدولة عبر صانعي قراراتها لتنفيذ سياسة محددة موجهة إلى الخارج لتحقيق أهداف معينة عبر أشخاص لهم عقائدهم وطبائعهم التي يتصرفون بموجبها[22]. فهو الذي يستقبل المعلومات ويقوم بجمعها وتحليلها على وجه عقلاني ومنطقي[23]. ثم يكوّن تصورات ومن بعدها المواقف، ومن ثم فإن حالته النفسية وإدراكاته العقائدية المهام والفعاليات المنظمة والموجهة التي تقوم بها الدولة من خلال أجهزتها الرسمية المختصة تجاه غيرها من الدول، وهي ترتكز على الاستراتيجية العامة للدولة، وتتكامل مع الخطط والبرامج الخاصة بالسياسة الخارجية، ويشرف على وضعها وتنفيذها ممثلون رسميون يمتلكون المعرفة النظرية والخبرات العملية لتحقيق أهداف الدولة ومصالحها بأساليب متعددة ومتنوعة، وقدرات وإمكانات مناسبة[24]، تكون ذات فعالية كبيرة في إصدار القرارات الخارجية[25]، فالقرارات الصادرة عن الوحدة الدولية في النهاية من وضع

19 د. علاء محمد مطر، 2018، ص134-135.

20 أحمد النعيمي، 2011، 260-261.

21 د. ولد الصديق ميلود، 2018، ص38-39.

22 د. موسى محمد آل طويريش، 2011، ص135.

23 روي مكردس، 1961، ص462.

24 د. ماجد شدود، 2012، ص7.

25 د. موسى محمد آل طويريش، 2011، ص136.

شخص أو مجموعة أشخاص، ولذلك فإن دوافع الوحدة الدولية في اتخاذ أي قرار سياسي ليست منفصلة عن دوافع أشخاص صناعة القرار الذين يتحدثون رسمياً نيابة عن الوحدة الدولية.[26]

المبحث الثاني: أثر العامل القيادي في صنع السياسة الخارجية:

نظراً للدور الذي يقوم به القائد السياسي في عملية رسم السياسة الخارجية ،ولكونه أحد أهم العوامل المؤثرة في القرار السياسي الخارجي. سندرس في هذا الفصل ضمن المبحث الأول المداخل النظرية في دراسة تأثير العامل القيادي على السياسة الخارجية، وفي المبحث الثاني دور المؤسسة الملكية المغربية في صنع السياسة الخارجية. لكن قبل الدخول في دراسة المبحثين لا بد من إيضاح مفهوم القيادة السياسية وأنماط القادة السياسيين.

القيادة السياسية عند جيبسون أحد أشكال الهيمنة التي بموجبها يقبل التابعون التوجيه والرقابة من شخص آخر.

أما عند هيمان: العملية التي يتمكن فيها الفرد أن يوجّه ويرشد ويؤثر ويضبط أفكار وسلوك الآخرين.[27]

وفي السياق ذاته، فإنها أيضاً تعبّر عن النشاط الذي يقوم به الأفراد، باستخدام أسلوب الإجبار الشرعي، أي بقصد استخدام السلطة، وتنظيم الحياة بالمجتمع الكلي، والتأثير على قراراتها أو التشارك في اقتسامها مع الآخرين[28]. فهي إذن مجموعة الأفعال الخارجية التي تحدد من خلالها الشخصية الإنسانية.[29]

أنماط القادة السياسيين:

من أبرز الذين تعرضوا لظاهرة القيادة السياسية وطبيعتها ماكس فيبر (Max Weber) الذي قام بتصنيف نماذج القيادة السياسية، وفقاً لمصدر الشرعية التي يحظى بها الحاكم لدى المحكومين، ضمن ثلاثة أنواع هي:[30]

1- نمط القائد التقليدي: الذي يرتكز أساساً على السن أو المكانة التقليدية أو الدينية التي يمثلها في المجتمع، بحيث تكون سلطة القائد معتمدة على الاعتقاد بقيمة الأعراف والتقاليد، ويدين له الأفراد بالولاء والطاعة وتكون سلطته مطلقة، ويميز هذا النموذج في المجتمعات البدائية.

2- نمط القائد الملهم (الكاريزمي): الذي يتمتع بشخصية ذات خصال وصفات فريدة تجعله في موقع السلطة والطاعة من طرف أفراد المجتمع الذين ينظرون إليه من زاوية قدراته الشخصية، بوصفه قائداً يظل يتمتع بتفوق وقدرات خارقة.

3- نمط القائد الشرعي – العقلاني: وهو الذي لا ترتبط طاعته من طرف أفراد المجتمع بشخصيته بقدر ما ترتبط بعمله في إطار شبكة من المؤسسات المبنية بصورة شرعية ،وإلا فهي تحمل الطابع الفردي.

ومن الذين تعرضوا لدراسة طبيعة القيادة، أيضاً هنري كيسنجر (Hennry A Kissinger) الذي يبرز أهمية العوامل البيئية في تكوين الشخصية القيادية، إذ يرى أن فهم الشخصية القيادية يتطلب دراسة هذه العوامل التي يحصرها في الآتي:[31]

ما هي العوامل البيئية التي يجب دراستها من أجل فهم الشخصية القيادية؟

---

[26] د. نبيل أبو خروف، 2012، ص93.

[27] د. وجيه الشيخ، 2011، ص168.

[28] د. سمير عبد الله حسن، 2008، ص189.

[29] د. جاسم زكريا، 2018، ص264.

[30] Max Weber, 1971, p. 35-38.

[31] Henry A Kissinger, 1969, p. 267-272.

1- الخبرة التي يكتسبها القائد من خلال سعيه إلى السلطة.

2- طبيعة البيئة التي يعمل فيها القائد.

3- القيم السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه القائد.

ويعني التركيز على هذه العوامل التركيز على أهمية دور نظام المعتقدات في سلوك الشخصية القيادية، أي أن القائد في سلوكياته يعكس نظام المعتقدات الذي يحمله. يميز كيسنجر بين ثلاثة نماذج معاصرة للقيادة، وهي:[32]

ما هي نماذج القائد عند كيسنجر؟

1- نموذج القائد البراغماتي – البيروقراطي.

2- نموذج القائد الإيديولوجي.

3- نموذج القائد الكاريزمي – الثوري.

يتضح النموذج الأول في الدول الغربية، ويظهر النموذج الثاني في الدول الشيوعية، في حين نجد النموذج الثالث في معظم دول العالم الثالث، إذ يبرز القائد من خلال دوره في الكفاح الوطني، إذ إن معظم دول العالم الثالث كانت تخضع للسيطرة الاستعمارية، وبعد الاستقلال يتولى القائد السلطة نظراً لدوره في حركة الكفاح الثوري من جهة، ونظراً لنشاطه السياسي من جهة أخرى.

ويشير حامد ربيع في دراسته لنماذج القيادة السياسية، وخصائصها إلى النظرية التي قدمها يونغ (Young) عن نماذج القيادة، وهي تعد أفضل تحليل لظاهرة القيادة، ويميز هذا التحليل بين سبعة نماذج هي:

1- القائد الزعيم: وهو الذي لا يستطيع أن يعيش إلا في إطار من الكفاح السياسي المستمر، وهو يمتاز بقدرة على الإقناع وسحر في القيادة، ومن أهم خصائصه قدرته العجيبة على خلق الأعوان وتنظيم التجمعات. ومن الأمثلة على هذا النموذج ديغول ويقترب منه أيضاً ماوتسي تونغ، والرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.

2- القائد الديمقراطي: وهو يميل إلى أسلوب التوفيق أو المهادنة في ممارسة السلطة. ومن سماته التسامح، ورفض المواقف الصلبة والتطرف، والإيمان بالتقاليد واحترام الوضع القائم، وهو لا يسير أمام الجماهير كالقائد الزعيم وإنما يسير خلفها. ومن الأمثلة على هذا النموذج تشمبرلين الذي قاد بريطانيا في فترة قبل الحرب العالمية الثانية.

3- القائد البيروقراطي: هو موظف أضحى قائداً سياسياً، وبذلك فهو ينتمي بعقليته وتفكيره، ثم بخصائصه إلى السلوكية البيروقراطية، وهو بطيء الحركة يخشى المواقف الجديدة، وهو جبان تنقصه الشجاعة، ويفضل العزلة وقفل أبواب الاتصال الخارجي.

4- القائد الدبلوماسي: وهو يمتاز بالمرونة، أي القدرة السريعة على التكيف مع المواقف، وله القدرة على التلاعب بالكلمات وبالمواقف. وهو واقعي لا يتحدث عن الأخلاقيات والمثاليات إلا ليساير الاتجاه الذي يسعى لإقامة حركته به. وهو يكاد يجمع بين القائد الديمقراطي والقائد البيروقراطي.

5- القائد المصلح: وهو يبحث عن المثالية، يحلم بعالم يختلف عن العالم الذي يعيش فيه ،ولا يقبل الصعاب التي تفرضها الحياة العملية. وهو يتميز بالعاطفية، وهو شخص غير قابل للفساد ولا لتقبل المواقف الغامضة.

[32] د. نبيل أبو خروف، ذكر في مصدر سابق، ص 179.

6- القائد المهيج أو المثير للقلاقل: وهو يختلف عن القائد المصلح في كونه يستطيع أن يخلق علاقة الاتصال الواسعة مع الجماهير، فالمصلح بصفة عامة لا تعنيه الجماهير، ولا يهتم بالرأي العام إلى في حدود معينة. ومن خصائص هذا النموذج حب العنف، وهو متعصب، ولا يعرف الحلول الوسطى ومن الأمثلة على ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق فوستر دالاس.

7- القائد العقائدي: ويحقق أهدافه من خلال معايشة المفاهيم والأفكار، وهو يركز على تقوية علاقته المباشرة مع الشباب في عصره لأنه يعتقد أن الشباب يمثل الأداة التي سوف تحقق ما يحلم به.

ويربط حامد ربيع في تحليله لهذه النماذج بين طبيعة القيادة السياسية والسلوك السياسي الخارجي، إذ يرى أنه عند دراسة وتحليل السياسة الخارجية يجب مراعاة المدلول الحركي لكل نموذج من نماذج القيادة، أي فيما يتعلق بكيفية مواجهته للموقف السياسي وأساليب تلك المواجهة. فالسياسة الخارجية نوع من المواجهة، والقيادة السياسية تفترض التناسق وعدم التناقض. ومن ثم فإن خصائص القيادة السياسية ستقود إلى نتائج معينة فيما يتعلق بأبعاد العمل السياسي الخارجي.[33]

وهناك من يصنف نماذج القيادة وفقاً لقدرة القائد على إقناع الجماهير بالقرارات التي يتخذها إزاء مشكلة أو قضية ما، أي مدى قدرة القائد على اتخاذ الأساليب المقنعة والكفيلة بجعل قراراته مقبولة من طرف المحكومين.

وعلى هذا الأساس ميز بيلي (F. G. Balley) بين ثلاثة نماذج في دراسته للقيادات العربية، وقد حصر هذه النماذج في الأنماط الآتية:

1- القائد البراغماتي – البيروقراطي: وهو القائد العقلاني القادر على اتخاذ القرار المناسب إزاء أي موقف، ويمتلك القدرة على إقناع الآخرين بما يتخذه من قرارات بأسلوب الحوار المنطقي، ويرى إمكانية تسوية المشكلات وحل القضايا من خلال معالجتها بأسلوب توفيقي وفي إطار المؤسسات الرسمية.

2- القائد الكاريزمي: وهو الذي يتصف بالتصميم والإرادة والحسم، وينكر الفشل واليأس، ويخاطب الجماهير بأسلوب العاطفة، ولا يلتزم بضوابط المؤسسة الرسمية، ويلجأ إلى الحلول الجذرية، ويتسم في طبيعته بالاستبدادية والتسلط.

3- القائد الوسيط– المنظم: وهو يشبه رجل الأعمال، إذ يعمل على تمثيل دور الوسيط للتوفيق بين المواقف والمصالح، ويفضل العمل الجزئي المرحلي، ولا يتقيد بقواعد شكلية، ويتبع أسلوب الحوار المنطقي.

وهكذا فإن دراسة الشخصية القيادية تعد من ضمن الأمور الجديرة بالاهتمام من طرف الباحثين في العلوم الاجتماعية بوجه عام والعلوم السياسية بوجه خاص، إذ إن ذلك من شأنه تسهيل عملية تعرف سمات ونوعية الشخصية. وهذا شيء مهم، لأن نوعية الشخصية تدخل في إطار المؤثرات التي تحدد، إلى درجة كبيرة سلوك الفرد. ودراسة سلوك الفرد والتعرف عليه يعد على درجة بالغة من الأهمية في دراسة وتحليل قرارات السياسة الخارجية، وذلك من خلال دراسة شخصيات صناع القرار، فالعامل القيادي يعد من ضمن العوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية.[34]

[33] د. نبيل أبو خروف، ذكر في مصدر سابق، ص180-181.

[34] د. نبيل أبو خروف، ذكر في مصدر سابق، ص 183.182-

المطلب الأول: المداخل النظرية في دراسة تأثير العامل القيادي على السياسة الخارجية.

أولاً– مدخل التحليل الكلي:

ينتمي أصحاب هذا المدخل إلى المدرسة الواقعية التي تقلل من أهمية تأثير العامل القيادي في السياسة الخارجية، وهي بذلك ترى أن القادة يأتون ويذهبون، أما السياسة الخارجية فتبقى ثابتة في مسارها. ويعتقد الواقعيون أن ثمة مجموعة من العوامل الثابتة، إلى حد بعيد، تؤدي دوراً مهماً في السياسة الخارجية، ومن ثم يتضاءل أمامها دور العامل القيادي، لأن القائد السياسي في تعامله مع مواقف السياسة الخارجية يخضع لمعطيات وظروف سائدة في البيئة الدولية تختلف عن المعطيات والظروف السائدة في البيئة الداخلية، السياسة الخارجية في نظر الواقعين هي التعبير الواضح عن المصالح القومية، فمثلاً نجد هانز مورجانثو (Hans Morgenthau)، أحد أقطاب المدرسة الواقعية، يرى أن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً لمفهوم المصلحة القومية الذي يُظهر متغير القوة السياسية للدولة في المجال الدولي، فالسياسة بين الدول هي صراع من أجل القوة.[35]

وهكذا فإن المصلحة القومية تعد المرتكز الأساسي لدى أصحاب المدرسة الواقعية، فهي عندهم تمثل جوهر السياسة، ولذا فإنها تحدد منطلقات وأهداف السياسة الخارجية، التي تتمثل عادة في الحفاظ على كيان الدولة وحماية سيادتها وصيانة استقلالها، والعمل على تحقيق أهدافها في جميع المستويات، وبناء قوتها لتعزيز مكانتها ومركز نفوذها في المجتمع الدولي.

وإلى جانب عامل المصلحة القومية يركز الواقعيون، أيضاً، على الدور الذي تؤديه عناصر البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة بالقائد في الحد من تأثير هذا القائد في عملية السياسة الخارجية. وهذا ما نفهمه من نظرة سيدني فيربا (Sidney Verba) إلى العالم القيادي، فهو ينظر إلى صانع القرار السياسي على أنه مجرد ممثل لطبقة أو فئة سياسية معينة. ولذا فهو – أي صانع القرار – يتحرك في دائرة التوجه الذي ترسمه تلك الطبقة أو الفئة.[36]

كذلك أخذت المدرسة الواقعية في جعله العامل البيروقراطي فقرارات السياسة الخارجية – وفقاً لنظرة الواقعيين – يجري صنعها داخل قنوات ومؤسسات بيروقراطية معقدة كفيلة بخلق الكثير من القيود التي تحد من حرية واختيار صانع القرار. وفي الواقع العملي فإن التحرك في إطار المجتمع البيروقراطي والعمل وفق طبيعته والاندماج فيه يخلق نوعاً من الجمود في نمو المقدرة الفردية في التخطيط والإبداع ،وبذلك فإن دور العامل الشخصي يتضاءل في عملية صنع القرار[37]. وفي هذا الصدد أيضاً، يقول جيمس دورثي وروبرت بالتسغراف (James E. Dourgherthh & Robert Plaltzgraff) يمكن القول إن صناعة القرار في السياسة الخارجية تجري في نطاق مؤسسات تقلل من تأثير الأفراد والجوانب العاطفية، كما أن القرارات الجماعية فيها أكثر حكمة عملية من قرارات الفرد في حياته اليومية.

كما يدلل الواقعيون على رأيهم في عدم أهمية العامل القيادي في السياسة الخارجية، بدور البيئة الخارجية في الحد من دور هذا العامل، إذ إن عملية صنع السياسة الخارجية تتعلق بالبيئة الخارجية، ومن ثم فهي تختلف عن عملية صنع السياسة الداخلية، لأن حرية القائد السياسي تكون مقيدة في البيئة الخارجية مثلما يحدث ذلك بوضوح في السياسة الخارجية لدول العالم الثالث التي تفتقد الاستقلالية الذاتية، وتقع في أغلب الظروف تحت تأثير قوى عظمى خارجية، الأمر الذي يجعلها فقط ردود أفعال .[38]

---

35 Hans j Morgenthau, 1985, p:425

36 Sidney Verba, 1961, p:105.

37 Dean Acheson, 1973, p:272

38 Hans Morgenthau, 1957, P:45, 75

وهكذا فإن أصحاب المدخل التحليلي الكلي يؤكدون عدم فاعلية العامل القيادي في السياسة الخارجية.

ثانياً- مدخل التحليل الجزئي:

فهذه المدرسة تنظر إلى السياسة الخارجية على أنها امتداد للسياسة الداخلية، فمثلاً نظرية اتخاذ القرار ركزت في تحليلها على مستوى أقل من الدولة، وهو مستوى صانع القرار، أي دراسة الدول من خلال دراسة أشخاص معينين، بوصفهم أحد أطراف النظام الدولي.

ويرفض أصحاب المدخل الجزئي ما يعتقده أصحاب المدخل الكلي بعدم جدوى العامل القيادي في السياسة الخارجية، فهم يرون أن شخصية صانع القرار تعد عاملاً أساسياً في عملية قرارات السياسة الخارجية، وتدخل في معادلة تفسيرها. لذلك فإنه لكي نفهم ونحلل مواقف السياسة الخارجية لأية دولة لا بد لنا من دراسة شخصية العامل القيادي في هذه الدولة.

إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة، ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها.[39]

ويؤكد أصحاب المدخل الجزئي أهمية تحليل الشخصية القيادية عند دراسة مواقف هذه الشخصية تجاه أية قضية. وتحليل الشخصية القيادية يتطلب دراسة معتقداتها وتوجهاتها ونياتها لكي يتسنى معرفة حقيقة السلوك الذي تسلكه. وهذا الأمر يسري على دراسة تأثير العامل القيادي على السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية يصنعها في التحليل النهائي شخص وهو في ذلك يتأثر إلى حد بعيد بدوافعه الذاتية الموروثة والمكتسبة، وبخصائص شخصيته، وتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية[40]. وهم يؤكدون ضرورة دراسة شخصية القائد السياسي عند البحث في الأحداث الدولية وتحليلها.

ويرى هيربرت كلمان (Herbert C. Kelman) أن فهم ما يدور بعقول القادة في لحظات التفاعل الدولي يعد عنصراً مهماً وأساسياً لا بد منه لفهم السلوك الدولي.

يركز مؤيدو هذا المدخل على إبراز فعالية دور العامل القيادي بدرجة أكثر في دول العالم الثالث، إذ يكون القائد هو المسيطر على عملية صنع القرار حتى في أبسط الجزئيات، إذ تصل سلطة الرئيس في هذه الدول إلى الدرجة التي يجعل فيها فلسفته الشخصية هي المذهب السياسي الذي ينسب إلى اسمه.[41]

ويستند السلوكيون في تعظيمهم لدور العامل القيادي في السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، على أساس أن طبيعة وظروف هذه الدول هي التي تخلق الواقع القائم لإبراز وتضخيم دور هذا العامل. فالنظم السياسية في العالم الثالث هي نظم .... تتسم بضعف التكامل القومي، وتدني مستوى الكفاءة في الأداء الإداري، وتفاقم أزمة التوزيع، مع غياب المشاركة السياسية وتزايد مظاهر عدم الاستقرار السياسي، وضعف القدرات الاستجابية للنظام السياسي بصفة عامة.[42]

ومثل هذه الوضعية من شأنها تعزيز مكانة رئيس الدولة في العالم الثالث. فإذا نظرنا إلى مكانة أو موقع الرئيس في هذه الدول فسيتضح لنا أنه يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة.

---

[39] () د. نبيل أبو خروف، ذكر في مصدر سابق، ص 188.

[40] () محمد السيد سليم، ذكر في مصدر سابق، ص 377.

[41] () Bahgat Korany, 1974, p: 89

[42] () عبد المطلب غانم وآخرون، 1987، ص 143

فضلاً عن أن غياب الدور الفعلي للمؤسسات، وأنماط تكرس ثقافة معينة قد أدى بدوره إلى تضخيم دور الزعيم الحاكم، لذلك فهو يقوم بشخصنة المؤسسات السياسية والإدارية الفاعلة في الدولة من خلال تنصيب أقربائه والموالين له في شغل هذه المؤسسات.[43]

فعملية صنع القرار السياسي الخارجي في هذه الدول عادة تتركز في يد شخص واحد هو الحاكم الذي لا ينازعه أحد، ولا تخضع أفعاله للقيود الدستورية، وتكون اختيارية مرتبطة بنمطه الشخصي، وإن تأثير الآخرين على أفعاله يكون محدوداً ، ويتم في إطار العلاقات غير الرسمية أكثر منه في إطار العلاقات الرسمية.[44]

لذلك فإن شخصنة السياسة الخارجية تعد عاملاً مهماً لإحداث التغيير الجذري في السياسة الخارجية. فالقائد في الدول يهيمن على عملية صنع السياسة الخارجية. ومن ثم فإنه إذا ما تغير القائد فمن المحتمل أن تتغير السياسة الخارجية، وقد تتغير السياسة الخارجية مع استمرار القائد ذاته في السلطة إذا ما تغيرت معتقداته وإدراكاته وتصوراته للبيئة الخارجية.[45]

المطلب الثاني: أثر المؤسسة الملكية المغربية في صنع السياسة الخارجية.

بالعودة إلى واقع المملكة المغربية، وبالنظر إلى الوضع السياسي فيها، والنظام السياسي الذي يحكمها يمكن القول: إن المؤسسة الملكية المغربية تمارس دوراً محورياً وأساسياً لكون الملك رئيس الدولة وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، والضامن لدوامها واستمرارها، والحكم بين مؤسساتها، والقائم على حماية حقوق وحريات المواطنين والمواطنات، والتعهدات الدولية للمملكة. وانطلاقاً من تلك الرؤية، ولكون الملك هو المسيطر والناظم للحياة السياسية في المملكة المغربية، فقد انعكست صورة تلك الرؤية على المجال السياسي الخارجي للمملكة المغربية ،لكون الملك له الكلمة العليا في تلك المسائل من خلال رئاسته للمجلس الوزاري الذي ينعقد بمبادرة منه، وهو الذي يتداول التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة، فضلاً عن اعتماد السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، وممثلي المنظمات الدولية، والتوقيع على المعاهدات والمصادقة عليها.[46]

وانطلاقاً مما سبق سنبحث في دور الملك في مجال السياسة الخارجية، عبر مجموعة من القضايا المتعلقة في ذلك المجال.

- اتفاق الصخيرات الليبي:

من خلال الدور الذي مارسه الملك المغربي محمد السادس في المشهد الليبي عبر دعمه وتأسيسه لاتفاق ضميران عام 2015، انطلاقاً من رؤية الملك للمصير المشترك الذي يجمع المملكة المغربية بالجماهيرية الليبية، والحرص على مصلحة ليبيا وسيادتها. وهو ما أكد نجاح الدبلوماسية المغربية على الساحة السياسية الخارجية، لكونها يد الرحى في تحريك عجلة العملية السياسية في جماهيرية ليبيا[47] بقيادة الملك المغربي، والوقوف إلى جانب ليبيا عبر المساهمة بتوحيد المؤسسات الليبية والقواعد القانونية والدستورية والبرلمانية.

- الأوضاع السياسية الحاصلة بين المملكة الأردنية الهاشمية:

---

[43]() ناصيف يوسف حتي، ذكر في مصدر سابق، ص196-197

[44]() Nguyen Mang Hung, 1965, p:5

[45]() د. نبيل أبو خروف، ذكر في مصدر سابق، ص 194.

[46]() دستور المملكة المغربية الصادر لعام 2011، الباب الثالث، الفصل 42-48-55، ص11-12-13.

[47]() وكالة سبوتنيك الإخبارية، العالم العربي بعد 5 سنوات من الصخيرات.. المغرب يلقي بثقله في الأزمة الليبية، 2020/10/25. https://www.google.com/amp/s/arabic.sputniknews.com/amp/arab_world/20201025104696317/

في ذلك الإطار أكد الملك المغربي محمد السادس في اتصال مع ملك الأردن عبد الله الثاني تضامنه الكامل والطبيعي مع المملكة الأردنية الشقيقة في ظل الأوضاع التي تمر بها، ودعم القرارات التي اتخذها الملك لاستتباب الأمن والاستقرار في المملكة الأردنية.[48]

– الملف اللبناني في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية الحاصلة في الجمهورية اللبنانية:

في هذا الإطار من خلال موافقة الملك على تقديم هبة ملكية شخصية، وهي مساعدات أساسية للقوات المسلحة اللبنانية والشعب اللبناني، عبر قرار ملكي أصدره الملك محمد السادس. والعمل على إيصالها بواسطة طائرات مغربية، وذلك في إطار التضامن مع الجمهورية اللبنانية وتمكينها في مواجهة التحديات الاقتصادية وتداعيات جائحة كوفيد.[49]19

– الهجرة غير الشرعية:

أصدر العاهل المغربي الملك محمد السادس توجيهات بإعادة كل القصّر المغاربة الذين عبروا إلى الاتحاد الأوروبي بطريقة غير مشروعة ولم يضمهم بالنون، وذلك في ظل أزمة سياسية مع إسبانيا تممتها قضية الهجرة[50]، كما أكد الملك في رسالة إلى المؤتمر الحكومي الدولي حول الهجرة إلى ضرورة تحقيق توازن بين المصالح المشروعة للدول واحترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين، وضرورة التضامن الجماعي والمسؤول بشأن الهجرة أو الاستماع للشباب والعمل على التجاوب والسعي لتحقيق مطالبهم، مع ضرورة تعاون المجتمع الدولي وإثبات قدرته في تحقيق خطوات متقدمة في موضوع الهجرة، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعد إحدى الأسباب الرئيسية للهجرة.[51]

– الصحراء المغربية:

صرح الملك المغربي محمد السادس في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الذكرى 39 للمسيرة الخضراء، بأن المغرب سيظل في صحرائه، والصحراء ستبقى في مغربها، وأكد دعمه لمبادرة الحكم الذاتي، والتفاوض لحل النزاع الإقليمي المتعلق بتلك القضية، والتعاون مع جميع الأطراف دون تقديم تنازلات ودون أية مساومة أو تصرف[(52)] وفي السياق ذاته وفي المجال المتعلق بسيادة المملكة المغربية على الصحراء المغربية، ودعماً للخطوات التي اتخذها الملك المغربي محمد السادس في ملف الصحراء المغربية، جاء اعتراف الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب بالصحراء المغربية للمملكة المغربية وسيادتها على منطقة الصحراء المغربية كافة، عبر سعيها لفتح قنصلية بمدينة الداخلة، تقوم بمهام اقتصادية وتشجيع للاستثمارات والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية.[(53)]

---

[48] وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المملكة المغربية، بلاغ الديوان الملكي، صاحب الجلالة الملك محمد السادس يجري اتصالاً هاتفياً مع ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، 2021/4/4
https://www.diplomatie.ma/ar/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA

[49] وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، جلالة الملك يعطي موافقته السامية على تقديم هبة ملكية شخصية عبارة عن مساعدات أساسية لفائدة القوات المسلحة اللبنانية والشعب اللبناني، 2021/4/16 https://www.diplomatie.ma/ar/%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A9

[50] RT عربي، الشرق الأوسط، العاهل المغربي يصدر توجيهاً حول الهجرة للاتحاد الأوروبي وسط أزمة مع إسبانيا، 2021/4/15
https://www.google.com/amp/s/arabic.rt.com/middle_east/1237682/

[51] البوابة الوطنية، المملكة المغربية، نص الرسالة التي وجهها جلالة الملك إلى المؤتمر الحكومي الدولي حول الهجرة، مراكش، 2018/12/1.
https://www.maroc.ma/ar/%D9%86%D8%B5

([52]) فرنس 24، الملك محمد السادس: المغرب سيظل في صحرائه والصحراء في مغربها، 2014/11/7.
https://www.google.com/amp/s/amp.france24.com/ar/20141107.

[53] RT () عربي، وكالات. الديوان الملكي المغربي: ترامب أبلغ الملك بإصدار مرسوم يعترف بسيادة المغرب على إقليم الصحراء، 2020/12/10.
https://arabic.rt.com/middle_east/1182001/

وهو ما يعد بمنزلة دعم للمؤسسة الملكية المغربية للاستمرار بنهجها في تلك السياسة المتعلقة بالقضية الخارجية للصحراء المغربية.

الخاتمة:

تعقيباً على ما سبق، وانطلاقاً من الواقع السياسي للمملكة المغربية، والدور الذي يمارسه العامل القيادي في مجال السياسة الخارجية، وكونه عاملاً أساسياً واستراتيجياً في صنع القرارات الخارجية، يتضح الدور الذي تمارسه المؤسسة الملكية المغربية في مجال صنع السياسة الخارجية كون الملك الممثل الأعلى للنظام السياسي الحزبي، والقائم على توجهات السياسة العامة للمملكة، وذلك من خلال ما يقرَّه الدستور من اختصاصاته في المجال السياسي الخارجي. عبر الأنشطة الخارجية التي يمارسها الملك، والخطابات التي يرسلها عبر ممثليه الرسميين إلى المؤتمرات والمحافل الدولية، والقرارات التي يتخذها عبر البلاغات الملكية في السياق ذاته، وهو ما يوضّح الدور الذي تمارسه المؤسسة الملكية في مجال السياسة الخارجية، لكونها المساهم الرئيس والأساسي في رسم السياسة الخارجية ،أو الركيزة الأساسية التي تستند إليها باقي العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية، الأمر الذي يفسر السياسة الخارجية للمملكة المغربية.

الاستنتاجات:

1. من خلال دراسة السياسة الخارجية للمملكة المغربية ' يتضح تركيز النظام السياسي في حقل السياسة الخارجية على الحفاظ على وحدة تراب المملكة المغربية، وعدم التنازل عن أي جزء من أراضيها، وحفظ أمنها واستقرارها، بوصفه ملف الصحراء الغربية نموذجاً.
2. تمارس المؤسسة الملكية المغربية دوراً مهماً وأساسياً في مجال صنع القرارات الخارجية للمملكة المغربية، عبر كثير من الوسائل والطرق التي تجعلها تسهم في رسم السياسة الخارجية، كالخطابات، والمواقف، وممارسة الأنشطة التي تتعلق بالسياسة الخارجية للمملكة المغربية .
3. ترسم المؤسسة الملكية في المملكة المغربية توجه السياسة العامة للمملكة، بما يتماهى مع طبيعة النظام السياسي والبنية الاجتماعية للمملكة ومناخها السياسي، لكونها من أهم المتغيرات الأساسية في رسم التوجه السياسي للمملكة .
4. ترتبط عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بطبيعة النظام الاقتصادي، وطبيعة اقتصاد الوحدة السياسية، فامتلاك نظام اقتصادي قوي، وثروات طبيعية، وطاقات إنتاجية ضخمة، يكون لديها حرية أكبر عند اختيارها البدائل المقدمة، وتحقيق أهدافها، ووسيلة لنجاح سياستها الخارجية .
5. تعد الخبرة التي يكتسبها القائد، وطبيعة البيئة المحيطة، والقيم السائدة في ذلك المجتمع، من أهم العوامل التي تؤثر في شخصية القائد السياسي، وهي تتضح في حقل السياسة الخارجية .

التوصيات:

-ضرورة تركيز مراكز الأبحاث على العامل القيادي في تأثيره على السياسة الخارجية.

–تأكيد أهمية دراسة العامل الشخصي للقائد السياسي، كونه يقوم بدور مهم على الصعيد السياسي في المجالين الداخلي والخارجي،

– أهمية تأكيد الدور الريادي الذي تمارسه المؤسسة الملكية في المملكة المغربية، بوصفها المرجع الأساسي، والمحور الرئيس في توجيه السياسة العامة للمملكة، لا سيما على صعيد السياسة الخارجية.

– من خلال التركيز على الركائز الأساسية التي يقوم عليها القرار السياسي الخارجي، بحيث يمكن تفسير السياسة الخارجية للدولة والتنبؤ بالسياسة التي يمكن أن تقرها الدولة على صعيد السياسي الخارجي والنظام الدولي.

– ينعكس نمط القائد السياسي على السياسة الخارجية للدولة، وبناء على ذلك لابد من دراسة نمط القائد السياسي من خلال دراسة إيديولوجياته ومبادئه، لفهم السياسة الخارجية لتلك الدولة.

المراجع Reference

1. آل طويريش، د. موسى محمد(٢٠١١) القائد السياسي في التاريخ المعاصر: دراسة تاريخية في الزعامة وعوامل ظهورها، ط:1، دمشق. سورية. دار الصفحات للدراسات والنشر، ص 135-136.
2. أبو خروف، د. نبيل، نظرية السياسة الخارجية، السنة الثالثة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2011 – 2012، ص57-93-180-181-188-189-179-182-183-194
3. بدوي، د. محمد طه (٢٠١٣)، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، الإسكندرية. مصر. دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص329.
4. بركات، د. نظام وآخرون (١٩٨٧). مبادئ علم السياسة. ط:٢ عمان. الأردن. دار الكرمل للنشر. ص354-355.
5. حتي، ناصيف يوسف (١٩٨٥). النظرية في العلاقات الدولية. بيروت. لبنان. دار الكتاب العربي، ص160-196-197.
6. حسن. د. سمير عبد الله (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩)، مبادئ علم السياسة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ص 189.
7. الحمداني. قحطان أحمد. (٢٠١٢) المدخل إلى العلوم السياسية. ط:١. عمان. الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص399.
8. دستور المملكة المغربية الصادر عام 2011، الباب الثالث، الفصل 42-48-55، ص 11-12-13.
9. الرويح. د. شاري حمد (٢٠١٨). العلوم السياسية مقدمة أساسية. ط:١. بيروت . لبنان عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع. ص160.
10. رزوق. د. محمد ود. إيهاب عبد الله عباسي (٢٠١٩) مبادئ العلوم السياسية، السنة الثانية، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، الخرطوم، جامعة شندي ، ص86.
11. زكريا. جاسم (٢٠١٨). المدخل إلى علم السياسة، كلية الحقوق، الجامعة الافتراضية السورية ، ص264
12. سليم. محمد السيد. (١٩٨٩) تحليل السياسة الخارجية. القاهرة. جمهورية مصر العربية. جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية. ص45-131-132-377.
13. سليم. محمد السيد. (١٩٩٨). تحليل السياسة الخارجية. ط :٢. القاهرة. جمهورية مصر العربية. مكتبة النهضة المصرية. ص8.
14. شدود. د. ماجد. (٢٠١٣). السياسة الخارجية المقارنة. السنة الرابعة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق. ص7.
15. الشيخ. د. وجيه. (٢٠١٠ – ٢٠١١). علم النفس الاجتماعي، السنة الثانية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق. ص168.
16. غانم. عبد المطلب غانم وآخرون. (١٩٨٧) اتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة. جمهورية مصر العربية. مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ص149.
17. الكعكي. يحيى أحمد. (١٩٨٣). عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، بيروت. لبنان. دار النهضة العربية . ص151-159.
18. مطر. د. محمد علاء. (٢٠١٨) . مبادئ العلوم السياسية. ط:٢. كلية العلوم الإنسانية. قسم الصحافة وتكنولوجيا الاتصال. السنة الأولى. غزة . فلسطين .جامعة الإسراء. ص ١٣٤ – ١٣٥

19. مقلد. إسماعيل صبري. (٢٠١١)العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع. ط:١ القاهرة. جمهورية مصر العربية. المكتبة الأكاديمية . ص173-174.
20. مقلد. د. إسماعيل صبري. (٢٠١٣). السياسة الخارجية – الأصول النظرية والتطبيقات المحلية. ط: ١. القاهرة . جمهورية مصر العربية. المكتبة الأكاديمية، ص64-65-70.
21. مكردس. روي . (١٩٦١). مناهج السياسة الخارجية في العالم، ترجمة: د. حسن صعب، بيروت. لبنان. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ص 462.
22. ميلود. د. ولد الصديق. (٢٠١٨). مفاهيم أولية في تحليل السياسية الخارجية. عمان الأردن. مركز الكتاب الأكاديمي، ص38-39.
23. النعيمي. أحمد نوري النعيمي (٢٠١١). عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً. ط:١. عمان . الأردن. دار زهران، ط1، ص 25-26.
24. النعيمي. أحمد . (٢٠١١). السياسة الخارجية ط :١ عمان . الأردن. دار زهران للنشر والتوزيع، ص260-261.
25. -Acheson . Dean ,the president of state : this vast eternal realm (new york : norton , 1973) p: 272
26. -Hung , Nguyen manh , tunisia's foreign policy 1956 – 1964 : A case study in the foreign policy of small and developing nations , (london : university microfilm international INC , 1965) p: 5
27. -Holsti , Kj ,international politics : A framework for analysis ' (new jersey: prentice hall ' inc , engle wood cliffs , 1988) p: 93
28. -Korany . Bahgat, "Foreign policy models and their Empirical relevance to third-world actors: A critique alternative "international social science journal (Paris: UNESCO), vol. xxvi (1974), p: 89.
29. -Kissinger , Henry A "domestic structure and foreign policy " in : james n rosenau , (ed) ,international politics and foreign policy , (new york : the free press, 1969) pp: 267 – 272
30. -Morgenthau , Hans j , politics among nations : the struggle for power and peace , (new york : alfreda knopf , 1985) p: 425
31. -Morgenthau , Hans j" neutralism" in : the year book of the world affairs, (london, 1957)pp:45 - 75
32. Snyder . Richard C, H.W Bruk, and Burton Spain (eds), foreign policy decision-making: An approach to the study.
33. Of international politics, in: James N. Rosenau, international politics and foreign policy, New York: the free press, 1969, pp: 63-74.
34. -Verba , Sidney " assumption of rationality and irrationality in model of international system " in klaus eugen knorr and sidney verba, (eds) , the international system theoretical Essays , (princeton princeton university press , 1961) p: 105
35. -Weber , Max ' the types of authority and imperative coordination "in marvine E olsen , (edu) , power in societies, (new york : the macmilan company , 1971) pp: 35 - 38
36. فضة . محمد إبراهيم ، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، القاهرة. جمهورية مصر العربية . مجلة السياسة الدولية، العدد 74، أكتوبر 1983، ص 57.
37. مرعي. د. خليل عبد المنعم، مراجعة في الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 6، 2018، ص95.

مواقع الانترنت:

- https://www.google.com/amp/s/arabic.sputniknews.com/amp/arab_world/202010251046963177/
- https://www.diplomatie.ma/ar/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA-
- https://www.diplomatie.ma/ar/%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A9-
- https://www.google.com/amp/s/arabic.rt.com/middle_east/1237682-
- https://www.maroc.ma/ar/%D9%86%D8%B5-
- https://arabic.rt.com/middle_east/1182001/